وفـــد سلطـنـــة عُــمـــان الــدائـــم لــدى الأمم المــتـحـــدة - نيـــويــورك Permanent Mission of Sultanate of Oman to the United Nations - New York



بيان سلطنة عمان في الدورة الخامسة لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

١٨ نوفمبر ٢٠٢٤م، نيوبورك

يلقيه المستشار خالد بن صالح الربخي وفد سلطنة عُمان الدائم لدى الأمم المتحدة

سعادة الرئيس،

السيدات والسادة الكرام،

يسرني بدايةً أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة أعمال الدورة الخامسة لهذا المؤتمر المهم. واثقون من أن خبرتكم الدبلوماسية ستُسهم في تحقيق نتائج إيجابية. كما أعرب عن تقدير سلطنة عُمان لدولة ليبيا الشقيقة على إدارتها الناجحة للدورة السابقة. كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي إلى بيان دولة قطر الشقيقة (باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

سعادة الرئيس،

سلطنة عُمان دولة محبة للسلام، وتدعم كل ما من شأنه تحقيق السلام ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أجمع، وذلك من منطلق إيمانها بأن السلام قيمة إنسانية سامية، سلام يرتكز:

- على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
 - وعلى الاحترام المتبادل.
 - وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
 - وعلى علاقات حسن الجوار.
 - وعلى المصالح والمنافع المتبادلة.

تأسيساً على ما تقدم ذكره، تدعم سلطنة عُمان سائر الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح، لذا انضمت إلى سائر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إيماناً منها بأن نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الفتاكة الأخرى، والتي تشكل خطراً على البشرية جمعاء، غاية نبيلة أتفق عليها المجتمع الدولي، وذلك لجعل عالمنا أكثر أماناً واستقراراً من أي وقت مضى.

هذا، وإذا تؤكد بلادي التزامها الراسخ بالعمل الإقليمي والدولي لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ٢٠١٥، وإلى المرجعيات الرئيسية مثل قرار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ومخرجات مؤتمر ٢٠١٠. فإن بلادي تدعو المجتمع الدولي، لاسيما الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار، إلى اتخاذ خطوات عملية، وملموسة، وشفافة، وبعيدة عن إزدواجية المعايير لدعم هذه المبادرة، وذلك عبر منهجية متدرجة، بما يؤسس لمرحلة جديدة من الأمن والاستقرار والتعاون في منطقة الشرق الأوسط.

سعادة الرئيس،

إن تحقيق هذا الهدف السامي يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتعاوناً صادقاً من جميع دول المنطقة دون استثناء. وفي هذا السياق، نؤكد أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية يمثل عقبة جوهرية أمام تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق، تعرب سلطنة عمان عن إدانتها الشديدة للتصريحات الإسرائيلية الخطيرة التي تضمنت تهديدات باستخدام السلاح النووي، بما في ذلك تلك التي استهدفت المدنيين في قطاع غزة. إن هذه التهديدات تُعد انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، وتُعرّض الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين للخطر. تدعو سلطنة عمان المجتمع الدولي، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة، ولمنع تكرار هذه التهديدات غير المسؤولة.

سعادة الرئيس،

إن تطوير آلية عمل المؤتمر يُعد خطوة حيوية لإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهدافه. ومن المهم البناء على ما تحقق خلال الدورات السابقة، والاستفادة من الخبرات والمخرجات لتوجيه النقاشات بشكل أكثر شمولية وفعالية.

وفي هذا الإطار تود سلطنة عمان أن تشكر دولة قطر الشقيقة على استضافتها وتنظيمها اجتماع إقليمي في يونيو ٢٠٢٤م لتبادل وجهات النظر بشأن المسائل ذات الصلة بمداولات مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والذي بكل تأكيد يُعزز التضامن الإقليمي وتوحيد الرؤى تجاه القضايا ذات الصلة بهذا المؤتمر.

سعادة الرئيس،

إن بلادي تؤكد أن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يُعد حقاً أصيلاً لجميع الدول، وفقاً لما تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومهما كان هدف إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فإن ذلك لا يتعارض مع حق الدول في تطوير برامج وطنية سلمية للطاقة النووية، بما يحقق تنميتها المستدامة ويلبي احتياجاتها المتزايدة في مجالات الطاقة والصحة والزراعة والصناعة.

وفي هذا السياق، تشدد سلطنة عُمان على ضرورة ألا تُستخدم معاهدة إنشاء المنطقة الخالية كوسيلة لفرض قيود أو التزامات إضافية تعيق وصول الدول إلى التقنيات النووية السلمية أو تضع عوائق غير مبررة أمام تطويرها. بل يجب أن تُعزز هذه المعاهدة التعاون الإقليمي والدولي في تبادل الخبرات والتقنيات النووية السلمية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية شعوب المنطقة.

كما تدعو سلطنة عُمان جميع الدول الأطراف إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخاصة اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لضمان الشفافية والثقة المتبادلة، مع الحفاظ على الحقوق المشروعة للدول في الاستخدام السلمي للتقنيات النووية.

ختاماً، سعادة الرئيس، نجدد لكم استعدادنا للعمل معكم ومع سائر الدول، آملين أن تتكلل مساعينا بالنجاح، وذلك وصولاً إلى الغايات والأهداف المنشودة، وفي مقدمتها جعل عالمنا أكثر أمناً واستقراراً.

وشكراً،